ظاهرة الهيمنة في اللغة العربية

دراسة تحليلية

أ.م.د. حيدر عبد علي حميدي

جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

ملخص البحث :

تطالعنا في اللغة العربية الكثير من الظواهر ، التي عن طريقها يمكن لنا أن نفهم طبيعة اللغة ، و اسلوب استعمالها ، و أن نهتدي إلى طريقة علماء العربية في تحليلهم اللغة و دراستها، و من هذه الظواهر (ظاهرة الهيمنة) ، إذ برزت بروزًا جليًا في المستويين الصرفي و النحوي ، و يحاول البحث رصد هذه الظاهرة ، و يحلل بعض مصاديقها التي دلّت عليها ، إذ تنوعت هذه المصاديق من المستويين الصرفي و النحوي .

Abstract :

There are many phenomena in the Arabic language , Through which we can understand the nature of language , and the method of its use , To know the method of Arabic scholars in analyzing and studying the language , Of these phenomena (the phenomenon of dominance) , This phenomenon appeared clearly on the grammatical and grammatical levels , Current search displays this phenomenon, Analyzes some of its authenticated documents , These validations varied from the morphological and grammatical levels .

–مفهوم الهيمنة :

1- الهيمنة في اللغة :

ذكرت معجمات اللغة المعنى اللغوي للفظة (هيمنة) ، إذ " المهيمن : الشاهد ، و هو مَن آمن غيرَه من الخوف " [1] ، و جاء في المعجم الوسيط : " هيمن فلان : قال آمين . و على كذا : سيطر عليه ، و راقبه ، و حفظه ... المهيمن : من اسماء الله تعالى ، بمعنى الرقيب المسيطر على كل شيء الحافظ له " [2] ، و نقول أيضا : " سيطر الجيش على المدينة : تغلّبَ / هيمن عليها " [3] .

و قد وردت لفظة (المهيمن) في قوله تعالى :﴿ و أنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدّقًا لما بين يديه من الكتب و مهيمنًا عليه﴾ [4] ، يقول السيد الطباطبائي في تفسيره للآية المباركة : " هيمنة الشيء على الشيء – على ما يتحصّل من معناها – كون الشيء ذا سلطة على الشيء في حفظه و مراقبته و أنواع التصرف فيه " [5] .

نفهم مما ذُكر آنفًا تنوع معاني لفظة (الهيمنة) في اللغة ، فهي تدل على :

1- الشاهد
2- من آمن غيره من الخوف
3- من قال آمين
4- المراقب
5- الحفيظ
6- المسيطر

و ما يهمنا في البحث هو المعنى الأخير من معاني (الهيمنة) ، أي : السيطرة .

2-الهيمنة في الاصطلاح :

يزعم البحث عدم وجود دراسة سابقة في اللغة تتضمن لفظة (الهيمنة) من حيث كونها ظاهرة واضحة في اللغة ، لذا سيكون اقتراح تعريف الهيمنة من مهام البحث ، و في ضوء ما حُلِّل من مصاديق هذه الظاهرة يمكن أن نقول بأنّ الهيمنة : هي سعة التصرف و تملّك موضوع ما دون غيره ، و من ثم إحكام سطوته عليه ، و التأثير فيه تأثيرًا بيّنًا . و سيتضح هذا التعريف في مصاديق ظاهرة الهيمنة الآتية :

أولا :العامل في النحو:

لعل فكرة العمل في النحو العربي تقومُ على ثنائيةِ (العامل و المعمول) ؛ إذ تواضع النحويون على أنّ الكلمةَ إذا كانت طالبةً غيرَها كانت عاملةً فيه ، و إذا كانت مطلوبةً من غيرِها كانت معمولةً له [6] . و لا بد لنا من الاشارة إلى أنّ هذه الفكرة أصبحت من " أقوى الأسس التي سيطرت على تفكير النحاة و تحديد مناهجهم في تناول الظاهرة اللغوية و الشواهد التي جمعوها " [7] .

و في هذا السياق ينبغي أن ندرك أنّ " العامل في اصطلاح النحويين ما أوجبَ كون آخرِ الكلمةِ مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا أو ساكنًا " [8] . و نحن أمامَ أربعةِ آراءٍ حللتْ فكرةَ وجودِ العاملِ في النحوِ العربي و درستْها ابتداءً من الدرسِ النحوي القديمِ و انتهاءً إلى الدرسِ النحوي الحديثِ ، و هي كالآتي :

1- رأي الخليل و سيبويه و من نسج على منوالِهما من بعدهما ؛ إذ يذهبُ أصحابُ هذا الرأي إلى أنّ العواملَ التي تؤثّرُ في الكلمِ على نوعينِ : لفظيةٍ و معنويةٍ [9] ، و قد اجمعَ النحاةُ المعاصرونَ على أنّ سيبويه هو أوّلُ من وضعَ ركائز العاملِ النحوي ، حتى شكّلَ قوام كتابَه عليه [10] ؛ إذ يطالعُنا في كتابِه بقولِه : " وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأُفرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحِدثُ فيه العاملُ - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل التي لكلّ عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف " [11] ؛ أي أنّ حركةَ المعربِ تتغيّرُ بتغيّرِ العاملِ المؤثّرِ فيه[12].

و هذا ما ينبئ عن أنّ سيبويه مؤسس نظرية العامل النحوي و واضع أصولها و دعائمها ، و قد تلقّفها عنه من جاء بعده من النحويين [13] .

إذن أصحابُ هذا الرأي يرونَ أنّ الأثرَ الذي ظهرَ في أواخرِ الكلمِ إنما هو بسببِ العواملِ الداخلةِ على الكلماتِ ، و هي إمّا لفظيةٌ كرفعِ الفاعلِ و نصبِ المفعولِ و الحالِ ... و ما سواها ، أو معنويةٌ كرفعِ المبتدأ و الفعلِ المضارعِ و عاملِ الصفةِ [14].

2- الرأي الثاني : ذهب أصحابُ هذا الرأي إلى أنّ العاملَ النحوي هو المتكلّمُ نفسُه ، و زعيمُهم قطرب [15] ، فهو يرى أنّه لا قيمةَ للعاملِ النحوي في الأثر الإعرابي (الحركات الاعرابية) على أواخر الكلمات ، يقول في هذا المقام : " إنّما أعربتْ العربُ كلامَها لأنّ الاسمَ في حالِ الوقفِ يلزمُه السكونُ للوقفِ، فلو جعلوا وصلَه بالسكونِ أيضًا لكانَ يلزمُه الاسكانُ في الوقفِ و الوصلِ ، وكانوا يبطئونَ عندَ الادراجِ فلمّا وصلوا و أمكنَهم التحريك ، جعلوا التحريكَ معاقبًا للاسكانِ ، ليعتدلَ الكلامُ "[16] .

إذن على رأي قطرب أنّ الهيمنةَ للمتكلّمينَ في وضعِ الحركاتِ على أواخرِ الكلماتِ ؛ من أجلِ أن يستقيمَ الكلامُ في أثناءِ الدرجِ كي لا يبطئوا فيه ، زدْ على ذلك أنَّ تنوعَ الحركاتِ و اختلافِها في الكلامِ من صنعِ المتكلّمينَ أيضًا ، فهم لم يقتصروا على حركةٍ واحدةٍ ؛ إذ "...لو فعلوا ذلك لضيّقوا على أنفسِهم فأرادوا الاتساعَ في الحركاتِ و ألّا يحظروا على المتكلّمِ الكلامَ إلّا بحركةٍ واحدةٍ " [17] ، و بناءً على ذلك فقطرب أعطى هيمنةً واسعةً للمتكلّمِ بحيثُ جعلَه من يختارُ نوعَ الحركةِ في الاعرابِ .

و يطالعُنا ابنُ جنّي برأيه في هذا الموضوعِ ، و يقولُ : " و إنّما قالَ النحويّونَ : عامل لفظيّ ، وعامل معنويّ ؛ ليُرُوكَ أنَّ بعضَ العملِ يأتي مُسبَّبًا عن لفظٍ يصحبُه كمررتُ بزيدٍ ، و ليتَ عمرًا قائم ، و بعضُه يأتي عاريًا من مصاحبةِ لفظٍ يتعلّقُ به ؛ كرفعِ المبتدأ بالابتداءِ ، و رفعِ الفعلِ لوقوعِه موقع الاسمِ ؛ و هذا ظاهرُ الأمرِ ، و عليه صفحةُ القولِ " [18] ، و يستمرُّ ابنُ جنّي في تفسيرِ حقيقةِ العاملِ ؛ ليكشفَ لنا عن حقيقتِه إلى أن يقولَ : " فأمّا في الحقيقةِ و محصولِ الحديثِ ، فالعملُ من الرفعِ و النصبِ و الجرّ و الجزمِ إنّما هو للمتكلّمِ نفسِه ، لا لشيءٍ غيره . و إنّما قالوا : لفظيّ و معنويّ لمّا ظهرتْ آثارُ فعلِ المتكلّمِ بمضامّةِ اللفظِ للفظِ ، أو باشتمالِ المعنى على اللفظِ " [19] ، فابن جنّي يعطي للمتكلّمِ الهيمنةَ في العملِ النحوي ؛ و عنده أنّ اللفظَ لا يمكنُ أن يُنسبَ إليه فعلٌ ؛ لأنّه عبارةٌ عن صوتٍ [20] ، ونلمحُ في هذا الرأي نظرةً فلسفيةً ؛ فالألفاظُ عبارةٌ عن أصواتٍ ، و لا يمكنُها أن تختارَ الرفعَ أو النّصبَ أو الجرَّ أو الجزمَ أو السكونَ في الكلامِ ، و إنّما هي بفعلِ عاقلٍ مختارٍ قاصدٍ لكلّ حالةٍ إعرابيةٍ يختارُها ؛ من أجل بيانِ أفكاره ، و ما يدورُ في وجدانِه من حاجاتٍ ، و ما هو مركوز في ذهنه من مقاصد و مرامٍ .

و قد تابعَه على هذا الرأي مجموعةٌ من العلماءِ ، منهم عبد القاهر الجرجاني الذي يرى أنَّ المتكلّمَ هو الذي يعمدُ على الاسمِ و يجعلُه فاعلًا أو مفعولًا ، و يعمدُ على الاسمينِ فيجعلُ

أحدَهما خبرًا عن الآخرِ ، و يعمدُ على الاسمِ فيجعلَه صفةً لموصوفٍ أو تأكيدًا له أو بدلًا منه [21] .

و يرى رضي الدين الاستراباذي أنَّ المتكلّمَ هو الموجِدُ لمعاني الفاعليةِ والمفعوليةِ و الاضافةِ ، و هو الموجِدُ لعلاماتِ هذه المعاني و هي الرفعُ و النّصبُ و الجرُّ [22] .

ومن المحدَثينَ ممن ذهبَ إلى هذا الرأي : إبراهيم مصطفى [23] ، و إبراهيم أنيس [24] .

فالمتكلّمُ -على هذا الرأي- هو العاملُ المهيمنُ في الكلامِ ، إذ هو يحدّدُ الحركةَ الاعرابيةَ في الكلمةِ .

3-الرأي الثّالث : تفرّدَ بهذا الرأي ابنُ مضاء القرطبي ، الذي يرى أنَّ العملَ من الرّفعِ و النّصبِ و الجرّ و الجزمِ إنّما هو أصواتٌ من فعلِ اللهِ تعالى ، و تُنسبُ إلى الانسانِ (المتكلم) كما يتنسبُ إليه سائرُ أفعالِه الاختياريةِ ، و هذا هو المذهبُ الحقُّ [25] .

فابنُ مضاء يجعل الهيمنةَ (السيطرة) في الكلامِ لله سبحانَه و تعالى و كأنّه يشيرُ إلى أنَّ قضيةَ العاملِ توقيفيّةٌ ليس للانسانِ دخلٌ فيها ، و يبدو أنَّ رأيَه هذا جاءَ نتيجةً لمذهبِه الظّاهريّ ، ذلكَ المذهبُ الذي أقامَ ثورةً على المذاهبِ الأربعةِ و هي : المالكي و الحنفي و الشّافعي و الحنبلي ، فهو مذهبٌ يدعو إلى الرّجوعِ إلى الأصلِ ، و هو القرآنُ و السّنةُ الشّريفةُ ، و تركِ الفروعِ [26] .

و يبدو للباحثِ أنَّ رفضَ ابنِ مضاء القرطبي فكرةَ العاملِ في النّحوِ ليستْ نابعةً من مذهبِه الظّاهري ، كما يُشاعُ عنه [27] ، بل الأمر بخلاف ذلك ؛ إذ هذا الرفضَ لا ينسجمُ مع المذهبِ الظّاهري ، لأن متبنيات ذلك المذهب تقوم على أساس عدم الخروج عن ظاهرِ النّصوصِ [28] ، و يتحصّل من ذلك أن القول بفكرة العامل يتساوق مع المذهبِ الظّاهري ؛ إذ إنَّ العاملَ موجودٌ و ظاهرٌ في الجملةِ و هو الذي يعملُ الرّفعَ و النّصبَ و الجرَّ و الجزمَ ، أو يكونُ مقدّرًا و أثرُه ظاهرٌ في التّركيبِ .

و الذي يبدو للباحثِ أنَّ فكرةَ إلغاءِ العاملِ عندَ ابنِ مضاء كانتْ نتيجةَ الثّورةِ التي قامَ بها الموحّدونَ في عصرِه ضدَّ المذاهبِ الأربعةِ التي تدعو إلى الرّجوعِ إلى الأصلِ و تركِ الفرعِ [29] .

و هذا ينسجمُ تمامًا مع فكرةِ ابنِ مضاء القرطبي في أنَّ العاملَ هو الله سبحانه و تعالى؛ أي أنّه رجعَ إلى الأصلِ و لم يلتفتْ إلى ظاهرِ التّركيبِ و ما فيه من عواملَ لفظيّةٍ أو معنويّةٍ ، و كذلكَ لم يلتفتْ إلى المتكلّمِ الذي هو أظهرِ العواملِ في رأي الباحثِ ، و عليه فابن مضاء لم يخرجْ عن فكرةِ العاملِ و هيمنتِه (سيطرتِه) في الكلامِ ؛ فالعاملُ عندَه هو اللهُ عزَّ و جلَّ .

4-الرأي الرّابعُ : و أصحابُه يرَونَ أنَّه لا وجودَ للعاملِ في التّركيبِ ، و أنَّ قضيةَ اختلافِ الحركاتِ في الكلامِ إنّما هي بسببِ السّياقِ أو تضافرِ القرائنِ ، و من أصحابِ هذا الرّأي : الدكتور مهدي المخزومي الذي يرى أنَّ الاسماءَ المنصوبةَ من مثلِ (أ تميميًّا مرّةً و قيسيًّا أخرى؟) إنّما جاءت منصوبةً بتضافرِ ملابساتِ الخطابِ و مناسباتِ القولِ مع السّياقِ و القرائنِ [30] ، فهو يصرّحُ برأيه في نفي فكرةِ العاملِ في الدّرسِ اللّغوي العربي بقولِه : " و لسنا من الذينَ يقولونَ بالعاملِ ، و بأنَّ النّصبَ و الرّفعَ و الجرَّ آثارٌ للعاملِ يدلُّ وجودُها على وجودِ العاملِ لفظًا و تقديرًا "[31].

و من الّذينَ نفَوا فكرةَ العاملِ الدكتور تمّام حسان الذي استبدلَ تضامنَ القرائنِ بالعاملِ ؛ فهو يرى أنَّ الفاعلَ مرفوعٌ ؛ لأنَّ العرفَ ربطَ بينَ فكرتي الفاعليةِ و الرّفعِ من دونِ سببٍ منطقيٍّ ، في الوقتِ الذي يمكنُ أن يأتيَ الفاعلُ منصوبًا و المفعولُ مرفوعًا لو أنَّ العرفَ جرى على ذلكَ [32] .

و الذي يبدو للباحثِ أنَّ الّذينَ رفضوا فكرةَ العاملَ في النحوِ قد استبدلوا بها غيرَها من حيثُ لا يعلمونَ ؛ فبدلًا من أنْ يقولوا بالعاملَ اللّفظيّ أو المعنويّ أو المتكلّمَ ، قالوا بالسّياق و تضافرَ القرائنِ ، و هذا يُعدُّ عاملًا عندَهم ، على اختلافِ التّسميةِ .

و نخلصُ ممّا تقدّمَ أنَّ فكرةَ العاملِ في النّحوِ العربي هي المهيمنةُ و لا يمكنُ التحرر من أسرِها ، و الاختلافُ وقعَ في تحديدِ العاملِ ، لذلكَ انقسمَ العلماءُ قديمًا و حديثًا في هذه الفكرةِ على أقسامٍ :

1- قسمٌ قالَ هي عواملُ لفظيّةٌ أو معنويّةٌ .
2- قسمٌ قالَ العاملُ هو المتكلّمُ .
3- قسمٌ ذهبَ إلى أنَّ العاملَ هو اللهُ عزَّ و جلَّ .
4- قسمٌ قالَ بأنَّ العاملَ هو السّياقُ أو تضافرُ القرائن .

و لعلَّ الهدفَ من فكرةِ هيمنةِ العاملِ في النّحوِ العربي تفسيرُ ظاهرةِ الاعرابِ في العربيةِ ؛ لكونها من أبرزِ ظواهرِ العربيّةِ [33] ، و بوساطةِ العاملِ يمكنُنا أنْ نفهمَ المعنى الموجودَ في التّراكيبِ اللّغويّةِ ، فضلًا على " أنَّ مسائلَ النّحوِ و أبوابَه لا بدَّ من أنْ تنتظمَ في سلكٍ يربطُ بينَ العباراتِ ، و ما هذا السّلكُ الرّابطُ بينها المُعطي لكلّ كلمةٍ وظيفتَها و حكمَها الذي يتبعُه إلّا العاملُ ، فهو أساسُ كلّ تركيبٍ لغويٍّ يدلُّ على معنى يؤديه المتكلّمُ بالاسنادِ المتكاملِ" [34] .

ثانيًا : هيمنةُ الأصلِ على الفرعِ في اللغةِ :

لا يخفى علينا أنَّ فكرةَ الأصلِ و الفرعِ نجدُها حاضرةً بوضوحٍ في الدّرسِ اللغويّ والنّحويّ [35] ، و قد استطاعَ واضعو هذه الفكرةُ أنْ يجعلوها منهجًا خاصًّا في دراسةِ الكثيرِ من الظّواهرِ اللّغويّةِ و النّحويّةِ [36] .

و لكن ما الذي يجعلُ الأصلَ مهيمنًا على الفرعِ ؟ للإجابةِ عن هذا السؤالِ علينا أنْ نعرضَ مصاديقَ الأصلِ في اللّغةِ أو النّحوِ ؛ ليتبيّنَ لنا معنى الهيمنةِ فيه .

1- تقديمُ الاسمِ على الفعلِ :

من الواضحِ أنَّ علماءَ العربيّةِ عندما يذكرونَ أنواعَ الكلمةِ يذكرونَها متسلسلةً و بشكلٍ مقصودٍ ، فهم يقدّمون الاسمَ و يأخرونَ الفعلَ و الحرفَ لسببٍ قد رسخَ في أذهانهم عن هذا التّرتيبِ . يقولُ سيبويه : " فالكلمُ : اسمٌ ، و فعلٌ ، و حرفٌ جاءَ لمعنى ليس باسمٍ و لا فعلٍ " [37] ، و على هذا كلُّ علماءِ العربيّةِ، فتقديمُ الاسمِ على الفعلِ و الحرفِ بسببِ هيمنتِه عليهما ، و سببُ هذه الهيمنةِ ينقلُها لنا أبو البركات الأنباري (577هـ) بقولِه : " فإنْ قِيلَ : فلِمَ قُدِّمَ الاسمُ على الفعلِ ، و الفعلُ على الحرفِ ، قِيلَ : إنّما قدّمَ الاسمَ على الفعلِ لأنَّه الأصلُ و يستغني بنفسِه عن الفعلِ نحوُ : زيدٌ قائمٌ ، و أُخِّرَ الفعلُ عن الاسمِ لأنَّه فرعٌ عليه لا يستغني عنه فلمّا كانَ الاسمُ هو الأصل و يستغني عن الفعلِ ، و الفعلُ فرعٌ عليه، و مفتقرٌ إليه ، كانَ الاسمُ مقدّمًا عليه " [38] .

و من صفوة معطيات هذا النص نستشعر أنَّ علّةَ الاستغناءِ جعلتْ الاسمَ هو المهيمن على الفعلِ ، فهو مستغنٍ عن الفعلِ ، و يمكنُه أنْ يؤديَ المعنى من دونِه ، كما في قولِنا : زيدٌ قائمٌ ، و ربما ألفينا ما هو مخالف لهذا النظام في اللغة إذ قد يستغني الفرع عن الأصلِ ، و مما يندرج تحت هذا السياق قولُ سيبويه : "و يستغنونَ بالشّيءِ عن الشّيءِ الذي أصلُه في كلامِهم أنْ يُستعملَ حتّى يصيرَ ساقطًا" [39] ، و أمثلةُ ذلكَ كثيرةٌ في العربيّةِ ، منها : " إنّهم يقولون يدع و لا يقولونَ ودع ، استغنوا عنها بتركِ " [40] .

و أمثلةُ ذلك كثيرةٌ حتّى أنَّ ابنَ جني عقد بابًا في خصائصِه تحتَ عنوان(باب في الاستغناء بالشّيء عن الشّيء) [41] .

إلّا أنَّ ذلك لا ينفي أنْ يكونَ المستغنى عنه هو المهيمنُ فـ " الفروعُ إذا تمكّنتْ قويَتْ قوّةً تسوّغُ حملَ الأصولِ عليها و ذلك لإرادتهم تثبيتَ الفرعِ ، و الشّهادةَ له بقوّةِ الحكمِ" [42] .

ثالثًا : هيمنة الفعل المتصرف على الفعل الجامد :

المقصود بالفعل المتصرف : هو الذي يُشتقُّ منه المضارع و الامر و المصدر و الوصف [43] ، نحو : ضربَ يضربُ اضرب ضارب مضروب ضربا .

أمّا الفعل الجامد : فهو الذي يلزم حالة الماضي و صار كالمثل لا تتغيّرُ صورته [44] ، نحو : ليس و عسى .

و من المعلوم لدينا أنّ " الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفًا في نفسه ، و إذا لم يكن متصرفًا في نفسه ، لم يتصرّف عمله " [45] ؛ فمعمول الفعل المتصرف يمكن أن يتغير موقعه في الجملة من حيث تقديمه على عامله ، مع بقاء تأثير عامله فيه .

على خلاف الفعل الجامد ؛ إذ لا يمكن له أن يعمل في معموله إن تقدّم المعمول عليه . من هنا نلمس هيمنة الفعل المتصرف على الفعل الجامد ، عن طريق بقاء تأثيره في معموله و إن تقدّم المعمول عليه .

مثال ذلك الفعل (ضرب) مثلا ، فتأثيره من حيث العمل النحوي يقع على معموله سواء أ تقدم معموله عليه أم تأخر ، فنقول :

ضربَ محمدٌ خالدًا ، و مكن تقديم المفعول به لقضايا بلاغية فنقول :

خالدًا ضربَ محمدٌ ، نلاحظ بقاء تأثير العامل (ضرب) في المعمول (خالد) على الرغم من تقدم المعمول وتأخر العامل .

على حين نجد الفعل (ليس) لا يعمل في معموله إلا و معموله متأخر عنه ؛ لكونه فعلًا جامدًا ؛ إذ " وُضعت موضعًا واحدًا ، و من ثمّ لم تتصرّف تصرّف الفعل الآخر " [46] ، فهي أضعف من الفعل المتصرّف [47] .

رابعًا : هيمنة المعنى على اللفظ:

تحدث العلماء قديما عن المعنى إذ احتلّ المرتبة الأولى في تفكيرهم، ثمّ يأتي من بعده اللفظ ، و المعنى أوسع من اللفظ الذي هو محدود ، يقول الجاحظ : " اعلم -حفظك الله- أنّ حكم المعاني خلاف حكم الالفاظ ؛ لأنّ المعاني مبسوطة إلى غير غاية ، و ممتدة إلى غير نهاية ، و اسماء المعاني مقصورة معدودة ، و محصّلة محدودة" [48] ، فضلًا على أنّ " المعاني التي يمكن أن تعقل لا تتناهى ، و الالفاظ متناهية ؛ لأنها مركبة من الحروف ، و الحروف متناهية " [49] .

و يرصد عبد القاهر الجرجاني المعنى و يحدّثنا عن شرفه و علوّ مرتبته على اللفظ ، إذ يذكر أنّ الألفاظ " خدم للمعاني و تابعة لها و لاحقة بها ، و أنّ العلم بمواقع المعاني في النفس علمٌ بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق " [50] .لذلك قرر ابن هشام الانصاري أنّ من أهم الجهات التي يدخل الاعتراض على المُعرِب من جهتِها مراعاتَه ما تقتضيه الصنعة و إغفالَه المعنى [51] .

و تأثر اللفظ بالمعنى نجده واضحًا في الكلام ؛ إذ " المعاني الناعمة اللينة ترتدي حللها من الأصوات اللينة الناعمة ، و المعاني الصافرة تواكبها الحروف الصافرة " [52] ، و لفرط أهمية هذا الحقل راقبه ابن جني ؛ إذ وضع له بابًا كاملًا تحت عنوان (باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني) [53] ، و ذكر فيه هيمنة المعنى على مجموعة من الألفاظ المختلفة في حروفها ، نحو قوله : " و استعملوا تركيب (ج ب ل) و (ج ب ن) و (ج ب ر) لتقاربهما في موضع واحد ، و هو الالتئام و التماسك ، منه الجبل لشدته و قوته ، و جَبُنَ إذا استمسك و توقّف و تجمّع ، و منه جبرتُ العظمَ و نحوه أي قوّيته " [54] .

و في اللغة العربية مواطنُ كثيرةٌ تتجلى فيها هيمنة المعنى على اللفظ ،منها :

1- ترك اظهار الفعل في النداء و التعويض عنه بـ (يا) النداء :

ذهب سيبويه إلى أنّ المنادى منصوب لفظًا أو محلًّا بفعلٍ مضمرٍ تُركَ اظهاره[55] .

و قد أُضمر الفعل و حلّت أداة النداء محلّه رعايةً للمعنى ؛ إذ لو أُظهر الفعلُ لتحولت الجملةُ من جملة انشائية إلى جملة خبرية تحتمل الصدق و الكذب ، و في هذا يقول المبرد : " اعلم أنّك إذا دعوت مضافًا نصبته ، و انتصابه على الفعل المتروك اظهاره ، و ذلك قولك : يا عبدَ الله ، لأنّ (يا) بدل من قولك : أدعو عبدَ الله ، و أريد ، لا أنّك تخبر أنّك تفعل " [56] . لذلك لا يجوز اظهار فعل النداء هنا ؛ لكي لا يقع لبس في الكلام ، و يفهم السامعُ غيرَ مقصودِ المتكلمِ ، و يُخيّلُ إليه أنّ المتكلمَ مخبرٌ ، و هو ما يفسر لنا أنهم " تركوا اظهار هذا الفعل و جعلوا (يا) كالخلفِ منه لدلالته عليه ، و كان في ذلك اختصارٌ و رفعُ لبسٍ ، إذ لو قيل : أدعو زيدًا ، أو أريد زيدًا ، لجاز أن يُظنَّ بالمتكلمِ أنّه قصدَ الاخبارَ بدعائه زيدًا فيما يستقبل ؛ لأنّ (أفعلُ) لا يختصّ بالحال ، بل يكون مشتركًا بينه و بين الاستقبال " [57] .

فلأهمية المعنى و (هيمنته) على اللفظ اضطرّ أرباب اللغة إلى اضمار الفعل و عدم جواز اظهاره ، و انابة (يا) عنه ؛ رعاية للمعنى لضمان عدم الوقوع في اللبس في مقصود المتكلم ؛ لئلا يتبادر إلى ذهن السامع أنّ المقصود الإخبار لا الإنشاء .

2-أمن اللبس :

من المعروف أنّ الغاية القصوى للاستعمال اللغوي هي أمن اللبس [58] ؛ و هو يعني " انتفاء وقوع الخلط أو الالتباس على المتلقي بصيغة ما ، و إمكانية استيضاح ما يقصده المتكلم أو المرسِل من رسالته الكلامية ، دون أن يشتبك المعنى بمعنى آخر مغاير أو مشابه له في الدلالة ، مما يترتب عليه بعض الأحكام اللغوية ، منها ما يتعلق بانتفاء علامة ، أو تحولها ، أو حذفها ، أو زيادتها " [59] ، و هذا ما يؤكد هيمنة المعنى على اللفظ ؛ إذ هو الرسالة التي يقصدها المتكلم ، و غايته إيصالها إلى المتلقي (السامع) ؛ من أجل تحقيق التواصل الفعّال ، و من أجل إحراز ذلك و إنفاذه اقتضى الأمر أن يغيّر المتكلم في بعض القواعد القارّة ؛ للحفاظ على المعنى (أمن اللبس) ، و في اللغة العربية مصاديقُ كثيرةٌ على هذه الظاهرة ، تدلّ على هيمنة المعنى على اللفظ ، منها :

أ-رفع الفاعل و نصب المفعول به :

من القواعد الثابتة في اللغة العربية رفع الفاعل ، و نصب المفعول به ، و إن اختلف موقعهما في الجملة ، يقول سيبويه : " و ذلك قولك : ضَرَبَ عبدُالله زيدًا. فعبدُالله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذَهَبَ ، و شغلتَ ضربَ به كما شغلتَ به ذَهَبَ، و انتصبَ زيدٌ لأنّه مفعول تعدّى إليه فعل الفاعل . فإن قدّمتَ المفعول و أخّرتَ الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول ، و ذلك قولك : ضربَ زيدًا عبدُالله ؛ لأنّك إنما اردتَ به مؤخّرًا ما أردتَ به مقدّمًا " [60] ، فإذا كان المعنى

واضحًا لدى السامع ، كان بمقدور المتكلم أن يتجاوز هذه الحكم اللفظي من رفع الفاعل و نصب المفعول به ، إلى عكسه وهو نصب الفاعل و رفع المفعول به ، شريطة أن يأمن اللبس في هذه الحالة .

يقول ابن عقيل : " و قد يُرفعُ المفعول و يُنصبُ الفاعلُ عند أمن اللبس ، كقولهم : خرقَ الثوبُ المسمارَ ، و لا ينقاس ذلك ، بل يُقتَصَرُ فيه على السماع " [61] ، فالذي جوّز لهم نصب الفاعل و رفع المفعول به هو وضوح المعنى وعدم الوقوع في اللبس ، فالفعل (خرق) يحتاج إلى (المسمار) لأن يكون فاعله و ليس (الثوب) ؛ لأنّ الثوب لا يمكن له أن يخرق المسمار ، و العكس صحيح . وفي ذلك يقول ابن الطراوة : " إذا فُهِمَ المعنى فارفع ما شئتَ ، و انصب ما شئت"[62]

و مما يدل على هيمنة المعنى و أثره في تغير الحركة اللفظية قوله تعالى:﴿فتلقّى آدمُ من ربّه كلماتٍ فتابَ عليه﴾ [63] ، فقد قُرِئ (آدم) بالنصب ، و رفع (كلمات) ، فعلى رفع (آدم) ، و نصب (كلمات) يكون آدم هو الذي تلقى الكلمات من الله جلّ وعلا و حفظها و فهمها ، أمّا على نصب (آدم) ، و رفع (كلمات) ، فيكون الفعل للكلمات ؛ إذ هي من تلقّى آدمَ (عليه السلام) و استقبلته ؛ أي بلغته و اتصلت به ، فالعرب تشارك الفاعل و المفعول في الفعل (تلقّى) ، فيقولون : تلقّيتُ زيدًا ، و تلقّاني زيدٌ [64] .

من هنا يتبين لنا أنّ المعنى هو المهيمن إذ تكون العلامة الاعرابية (اللفظية) تابعة و منقادة له ، فتتغير ثانيا بتغيره أولا ، و ليس العكس .

ب-النسب :

للنسب قواعدُ وضعها اللغويون القدماء ، إلا أننا نطالع بين الحين و الآخر خرقًا لهذه القواعد ؛ و ذلك من أجل أمن اللبس ، منها :

-النسب إلى (بنت و أخت و ثنتان و كلتا)

يقول سيبويه : " و إذا أضفت إلى أُخت فلت : أخَوِيّ ، و هكذا ينبغي له أن يكون على القياس. و ذا القياس قولُ الخليل ، مِن قبل أنّك لمّا جمعتَ بالتاء حذفتَ تاء التأنيث كما تحذف الهاء ، و رددتَ إلى الأصل ، فلإضافة تحذفه كما تحذف الهاء ، و هي أردُّ له إلى الأصل " [65] ، فالقاعدة الثابتة في النسب إلى هذه الكلمات حذف التاء ، و إرجاع المحذوف إلى الكلمة ، و إضافة ياء النسب ، إلّا أنّ هذا الاجراء يؤدي إلى اللبس مع الاسم المذكر ؛ لذا حاول بعض العلماء التخلص من هذا اللبس عن طريق العدول عن هذه القاعدة ، إذ أبقَوا التاء في الكلمة ، و أضافوا ياء النسب ، و منهم يونس شيخ سيبويه ، الذي قال بخلاف القياس في هذا الموضع ، يقول سيبويه : " و أمّا يونس فيقول : أُختِيّ ، و ليس بقياس " [66] ؛ أي إنّه لا يحذف التاء من الكلمة ، و ينسبُ إليها مباشرة ، و يقول عنه ابن جني : " و إن كان لقول يونس أصولٌ تجذبه و تسوّفه " [67] ، و هذا يعني وجاهة رأي يونس في عدم الحذف ؛ لأنه يُبعد عن اللبس [68] .

و من العلماء من التزم بقاعدة حذف التاء ، و إرجاع المحذوف إلى الكلمة ، و لكن من دون تحريك الحرف الثاني من الكلمة و إبقائه ساكنًا كما كان قبل حذف التاء ، أمّا ما قبل الساكن فيبقى على حركته الأصلية ، فيقول : بِنْوِيّ ، و أُخْوِيّ، و ثِنْتِيّ و كِلْوِيّ ؛ ليكون هذا التغيير مانعًا للبس ، و هذا هو مذهب أبي الحسن الأخفش [69] ، و فيه محاولة توفيق بين الرأيين ؛ رأي من يذهب الى حذف التاء ، و رأي من يبقيها في الكلمة .

و كل هذه المحاولات التي أجراها العلماء في خروجهم عن القاعدة ما هي إلا رعاية للمعنى ؛ إذ هو المقصود في اللغة ، و لأنّ هذا الخروج يؤمن اللبس ألفيناهم لا يحيدون عنه ؛ صيانة للمعنى ، و إن كان ذلك يفضي إلى ترك القاعدة و الخروج عنها .

ت-التصغير :

من الأحكام القارّة عند علماء الصرف " أنّ التصغير يردّ الاشياء إلى أصولها " [70] ، من ذلك لحاق علامة التأنيث للاسم المؤنث الخالي منها (المؤنث المعنوي) عند تصغيره ، فنقول في تصغير (سماء ، و عَنَاق ، و زينب) : سُميّة ، و عُنَيقَة ، و زُنَيبَة [71] .

إلا أنّ هذا الحكم يمكن أن يُخرق إن كان ثمّة لبس في المعنى ، يقول ابن عقيل: " فإن خيف اللبس لم تلحقه التاء ؛ فتقول في شجر ، و بقر ، و خمس : شُجَير ، و بُقَير ، و خُمَيس ، بلا تاء ، إذ لو قلت : شُجَيرة ، و بُقَيرة ، و خُمَيسة ، لالتبس بتصغير (شجرة ، و بقرة ، و خَمسة) المعدود به مذكر" [72] .

و لهيمنة المعنى على اللفظ نجد بعض الالفاظ المؤنثة بلا علامة (المؤنث المعنوي) لا تلحقها التاء في التصغير ؛ لأنّ المتكلم قصد منها معنى المذكر ، منها قولهم في تصغير (حرب ، و درع ، و قوس ، و فرس) : (حُريب ، و دُرَيع ، و قُوَيس ، و فُرَيس) ، ذلك أنّ المتكلم قصدَ منها معنى المذكر ، فالحرب مصدر ، و المصدر مذكر ، والدرع قصد منه القميص ، و هو مذكر ، و القوس يقصد به العود ، و هو مذكر ، و الفرس يقع على المذكر و المؤنث ، و المذكر هو الأصل [73] .

الخاتمة :

بعد هذا العرض و التحليل الذي جاء في طيات هذا البحث ، تتبيّن لنا النتائج الآتية:

1- الهيمنة في اللغة تعني سعة في التصرف يمتلكها موضوع ما دون غيره ، و من ثمّ يكون له بالغ الأثر في غيره و السيطرة عليه .
2- كشفت لنا هذه الظاهرة عن سبب اختلاف وجهات نظر العلماء في تحديد العامل النحوي ؛ بسبب احتلاف وجهات نظرهم في المهيمن/المسيطر في نظرية العامل النحوية .
3- أظهرت لنا ظاهرة الهيمنة ضروبًا من العوامل النحوية قال بها العلماء في تفسيرهم نظرية العامل النحوي قديمًا و حديثًا ، و هي :
أ- عوامل لفظية و معنوية
ب- المتكلم
ت- الله عزّ و جلّ
ث- السياق و تضافر القرائن
4- هيمنة الأصل على الفرع ؛ بسبب تمكنه و عدم احتياجه للفرع .
5- أوضح البحث هيمنة المعنى على اللفظ ، إلى درجة أننا نغيّر بعض القواعد القارّة في اللغة من أجل الحفاظ على المعنى ، إذ هو غاية اللغة بين متكلميها.

هوامش البحث :

(1) الصحاح :2217/6 (همن) ، و ينظر : مقاييس اللغة : 63/6 (همن) ، و المحكم و المحيط الأعظم : 240/4 ، و لسان العرب : 96/15 (همن) .
(2) المعجم الوسيط : 1005 .
(3) معجم اللغة العربية المعاصرة : 1149 .
(4) سورة المائدة / 48 .
(5) الميزان في تفسير القران : 357/6 .
(6) ينظر : تسليط العامل و أثره في الدرس النحوي : 58 .
(7) العامل النحوي بين مؤيديه و معارضيه : 51 .
(8) شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية :73 .
(9) ينظر : مكانة الخليل بن احمد : 110 .
(10) ينظر : مناهج الدرس النحوي : 146 ، و العامل النحوي بين مؤيديه و معارضيه :52 .
(11) الكتاب : 13/1 .
(12) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي :65/1 .
(13) ينظر : المقتضب :145/1-146 ، و الاصول في النحو:45/1-46 ، و أسرار العربية :119 و شرح المفصل :57/1،.
(14) ينظر : شرح المفصل :66/1 ، و شرح الكافية :31/1 ، و أوضح المسالك الى الفية ابن مالك :194/1 ، و شرح الاشموني :254/1 .
(15) هو محمد بن المستنير تلميذ سيبويه مات سنة (206هـ) ، ينظر : طبقات الزبيدي : 106 ، و بغية الوعاة : 104 .

[16]الايضاح في علل النحو : 70-71 .

[17]المصدر نفسه : 71 .

[18] الخصائص : 109/1 .

[19]المصدر نفسه .

[20]المصدر نفسه .

[21]ينظر : دلائل الاعجاز : 44-45 .

[22]ينظر : شرح الرضي على الكافية : 72/1 .

[23]ينظر : إحياء النحو : 31 .

[24]ينظر : من أسرار اللغة : 220 .

[25]ينظر : الرد على النحاة : 77 .

[26]ينظر : وفيات الاعيان : 11/7 .

[27]ينظر : الرد على النحاة :19 .

[28]ينظر : بحوث في الملل و النحل :208/3 .

[29]ينظر نفح الطيب : 72/2 .

[30]ينظر : في النحو العربي نقد و توجيه : 224-225 .

[31]ينظر: المصدر نفسه : 223 .

[32]ينطر : اللغة بين المعيارية و الوصفية : 57 .

[33]ينظر : التفكير العلمي في النحو العربي : 211 .

[34]تيسير النحو وبحوث أخرى : 15 .

[35]ينظر : الاصل و الفرع في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب :1 ، و ينظر :نظرية الاصل و الفرع في النحو : 12 .

[36]ينظر : نظرية الاصل و الفرع في النحو : 13 .

[37]الكتاب : 12/1 ، و ينظر : المقتضب : 141/1، و التفاحة في النحو : 14 .

[38]اسرار العربية : 17 .

[39]الكتاب : 25/1 .

[40] المصدر نفسه .

[41]ينظر : الخصائص : 266/1 .

[42]المصدر نفسه : 158/1 .

[43] ينظر : همع الهوامع : 77/2 .

[44] ينظر : الكتاب : 18/2 ، و النحو الوافي : 620/1 .

[45] اسرار العربية : 140 .

(46) الكتاب : 46/1 .

(47) ينظر : المقتصد في شرح الايضاح : 408/1 ، و اسرار العربية : 141 ،.

(48) البيان و التبيين : 82/1-83 . .

(49) المزهر في علوم اللغة و انواعها :41/1 .

(50) دلائل الاعجاز : 44 .

(51) ينظر : مغني اللبيب : 165/2 .

(52) بحوث لسانية بين نحو اللسان و نحو الفكر : 13-14 .

(53) ينظر : الخصائص : 147/2 .

(54) المصدر نفسه : 151/2 .

(55) ينظر : الكتاب : 182/2 .

(56) المقتضب : 202/4 .

(57) المقتصد في شرح الايضاح : 753/2 .

(58) ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها : 34 .

(59) أمن اللبس و أثره في التطور اللغوي : 13 .

(60) الكتاب : 34/1.

(61) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك : 485/1 .

(62) البسيط في شرح جمل الزجاجي : 262/1 ، و ينظر :شرح التصريح على التوضيح :395/1.

(63) سورة البقرة : 37 .

(64) ينظر :معاني القران واعرابه : 116/1 ، و الحجة في القراءات السبع :76 ، و حجة القراءات:94-95 ، و الكشاف : 256/1.

(65) الكتاب : 360/3-361 .

(66) المصدر نفسه : 361/3 .

(67) الخصائص : 201/1.

(68) ينظر : دليل السالك الى الفية ابن مالك : 238/3 .

(69) ينظر : همع الهوامع : 366/3 .

(70) شذا العرف في فن الصرف : 136 .

(71) ينظر : شرح الشافية : 239/1 .

(72) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك : 448/2 ، و ينظر : الأصول في النحو :412/2.

(73) ينظر : علل النحو :481-482 ، و :المذكر و المؤنث لابن التستري :57 .